

مخاطر التسوية الاجمالية الانية العراقية وتأثيرها على ربحية المصرف

(المصرف المتحد للاستثمار والتنمية حالة دراسية)

The Risks Of A Total Iraqi Real-Time Settlement And Its Impact On The Bank's Profitability

The United Bank For Investment And Development Case Study

مروة عبد الحسين الشمري الاستاذ المساعد الدكتور حمزة فائق الزبيدي

المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد

المستخلص :

يتناول هذا البحث التسوية الاجمالية الانية ومخاطرها المتمثلة بمخاطر السيولة والائتمان وتأثير تلك المخاطر على الربحية المصرفية التي تعد من المؤشرات المهمة لقياس الاداء المصرفي , فقد تم قياس وتحليل متغيرات البحث المتمثلة بمخاطر التسوية كمتغير مستقل , والعائد على الموجودات كمتغير تابع للمصرف المتحد للاستثمار والتنمية, اذا تم قياس مخاطر السيولة من خلال المؤشرات الاربعه (النقديةالموجودات),(النقديةالودائع),(القروضالودائع),(القروضالموجودات),وتأثيرها على العائد على الموجودات,واظهرت نتائج البحث وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مخاطر السيولة والربحية .

Abstract:

This research discusses the overall settlement and its risks represented by liquidity and credit risks and the impact of such risks on bank profitability, which is an important indicator for measuring the performance of the banking, has been measured and analyzed research variables of settlement risk as an independent variable, and the return on assets as a variable of the United Bank for Investment and Development, if measured Liquidity risk through the four indicators (cash/assets) (cash/deposits), (loans/deposits), (loans/assets),and their impact on the return on assets, results showed a significant statistical relationship between Liquidity and profitability.

المقدمة

ادى استخدام انظمة الدفع الالكتروني والنقود الالكترونية الى الكثير من المخاطر النظم المصرفية ومن اهم تلك المخاطر هي التي تصاحب نظم الدفع والتسوية بسبب النمو المتزايد في حجم الاموال التي اخذت نطاق واسع في القطاع المصرفي, لذا لمقابلة هذا التطور في استخدام تلك النظم والمخاطر المرتبطة به اصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل و وضع الاجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الاثار السلبية لهذه المخاطر والحد منها وادارتها بطريقة سليمة بهدف تعزيز الامان والكفاءة في نظم الدفع والتسويات وقدرة المصرف على تحقيق ربحية وعادة ماتقاس تلك القدرة بمجموعة منالنسببطلقعليهاانسبالربحية ويعدالعائدعلالموجودات من المؤشرات المهمة للاداء المصرفي.

اولا : مشكلة البحث

تتأثر سلامة وفاعلية القطاع المالي والمصرفي بسلامة وفاعلية العمليات التي تتم عن طريق نظم الدفع الالكتروني المرتبطة بنظام المدفوعات العراقي اذ تعد هي النظم الوحيدة حاليا التي يتم من خلالها عمليات تحويل الاموال وتسوية المدفوعات وعمليات المقاصة , وهذه النظم تتعرض الى العديد من المخاطر منها المخاطر المالية المتمثلة بمخاطر التسوية ,لذلك تبرز الاهمية للحد من تلك المخاطر التي تواجه العمليات التي تتم عبر هذه النظم اولوية مهمة للسلطات وبشكل محدد المصارف والبنك المركزي العراقي كونه الجهة المسؤولة عن استقرار السياسة النقدية.

يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية :-

- 1- هل هناك مخاطر تسوية ينطوي عليها العمل بنظام التسوية الاجمالية الانية في المصرف المتحد للاستثمار والتنمية .
- 2- ماهي اسباب ظهور تلك المخاطر وكيف يمكن قياسها وهل توجد وحدات تنظيمية لادارتها .
- 3- هل تعتبر مخاطر التسوية من العوامل المؤثرة على الربحية المصرفية للمصرف المتحد للاستثمار .
- 4- هل هناك تأثير معنوي لمخاطر التسوية الاجمالية الانية على الربحية المصرفية .

ثانيا : اهمية البحث

في حالة استخدام نظم مراقبة مخاطر التسوية الاجمالية الانية ومنع حدوثها ستحقق مايلي :

- 1- انخفاض او الحد من مخاطر التسوية الالكترونية .
- 2- تقليل الكلفة واختصار الوقت والجهد , سرعة انجاز تسوية المعاملات المصرفية اليومية.
- 3- تطبيق نظام يتوافق مع المعايير الدولية .
- 4- اتخذ البحث المصرف المتحد للاستثمار والتنمية كحالة دراسية بالنظر لاتساع عمله المصرفي .

ثالثا : اهداف البحث

- 1- بيان تأثير عملية التسوية الاجمالية الانية على ربحية المصارف.
- 2- تحسين الاداء من خلال انخفاض او الحد من مخاطر التسوية الاجمالية الانية .
- 3- تحديد العلاقة بين مؤشرات مخاطر السيولة والربحية لدى المصارف.

رابعا : فرضيات البحث

ينطلق البحث من الفرضية الرئيسية الاتية :-

- لا توجد علاقة ذات دلالة ارتباط عند مستوى معنوية 0.05 بين مؤشرات مخاطر السيولة ومؤشر (العائد على اجمالي الموجودات) ضمن مؤشرات الاداء في المصارف عينة البحث. وستنتج منه الفرضيات الفرعية الاتية :
- 1- هناك علاقة ارتباط بين المتغير المستقل (النقدية/ الموجودات) ضمن مؤشرات مخاطر السيولة والمتغير التابع (العائد الموجودات) ضمن مؤشرات الاداء للمصرف عينة البحث.
 - 2- هناك يوجد علاقة ارتباط بين المتغير المستقل (النقدية/ الودائع) ضمن مؤشرات مخاطر السيولة والمتغير التابع (العائد الموجودات) ضمن مؤشرات الاداء للمصرف عينة البحث.
 - 3- هناك يوجد علاقة ارتباط بين المتغير المستقل (القروض/ الودائع) ضمن مؤشرات مخاطر السيولة والمتغير التابع (العائد الموجودات) ضمن مؤشرات الاداء للمصارف عينة البحث.
 - 4- هناك يوجد علاقة ارتباط بين المتغير المستقل (القروض/ الموجودات) ضمن مؤشرات مخاطر السيولة والمتغير التابع (العائد الموجودات) ضمن مؤشرات الاداء للمصرف عينة البحث.

خامسا : منهجية البحث

اعتمد البحث المنهج الوصفي بالافادة من الدراسات النظرية التي وفرت المفهوم النظري للبحث، والمنهج التحليلي لاثبات الفرضية.

سادسا : حدود البحث

الحدود المكانية : المصرف المتحد للاستثمار والتنمية .

الحدود الزمانية : الفترة من 2010 - 2016 .

المبحث الثاني : نظام التسوية الاجمالية الانية ومخاطرها والربحية المصرفية

اولا : نشأة وتطور نظام التسوية الاجمالية الانية (RTGS)

المرحلة الاولى : بدأت مظاهر نظام التسوية في بدايات القرن الماضي في المصارف في عام 1918 وكانت تتم عن طريق وسائط مادية ملموسة اي بصورة ورقية بحضور ممثلي المصارف (الفروع الرئيسية) الى البنك المركزي من خلال غرفة خاصة بالتسويات تسمى بـ(غرفة المقاصة) يتم فيها تبادل الصكوك فيما بينهم وحسب عائدية هذه الصكوك وكان العمل يستغرق اكثر من اسبوع (نصر , بدون سنة : ص32) , فضلا عن الجهد ومخاطر نقل الاموال بين المصارف .

المرحلة الثانية : بعد منتصف القرن الماضي وخاصة في فترة التحرر المالي في سبعينات وثمانينات القرن العشرين , حيث بدأت فكرة التسوية الاجمالية الانية من خلال نظم تحويل الاموال الكترونيا وتسوية المعاملات المالية (مسعودي , 2016 : ص16) , و بنطاق ضيق لايتعدى ثلاث بنوك مركزية حيث كانت الانظمة الاولى التي تم اطلاقها وهي انظمة تمتلك سمات نظام التسوية الاجمالية الانية الـ(RTGS) (Haldane and other, 2008 : 189) , وهي النظام الامريكي المسمى بـ(Fedwire) سنة 1970 حيث كان يتم فية تحويل الاموال الكترونيا بين البنوك الامريكية الفيدرالية عبر التلغراف بعدها قامت كل من المملكة المتحدة وفرنسا بتطوير نظام التسوية بشكل مستقل سنة 1984 حيث كان يسمى نظام الـ(Chaps) بالمملكة المتحدة (https://en.wikipedia.org/wiki/Real_time_gross_settlement) , ثم اتجهت الى استخدام نظام التسوية الاجمالية الانية الـ(RTGS) فعليا اعتبارا من 1992 (العجمي , 2013 : ص61).

المرحلة الثالثة : في فترة التسعينات شددت المنظمات المالية الدولية على اهمية انظمة التحويل ذات القيمة الكبيرة التي تستخدمها البنوك المركزية لتسوية المعاملات المالية لحسابها الخاص وكذلك لعملائها كجزء اساسي للبنى التحتية المالية في البلدان , حيث تم انشاء لجنة الدراسات المخصصة حول نظام (RTGS) من قبل لجنة الدفع والتسوية (CPSS) في اجتماعها في ديسمبر سنة 1994 و ادخلت في نهاية تسعينات القرن العشرين العديد من البلدان انظمة تسوية اجمالية لتسوية الاموال ذات القيم الكبيرة .
(BIS world wide web, 140) , (http://www.bis.org)

المرحلة الرابعة : منذ بداية القرن الحادي والعشرين وحتى وقتنا الحالي تم تنفيذ انظمة تسوية من قبل اكثر من (90) بنكا مركزيا الا ان هذه الانظمة كانت متنوعة من ناحية التشغيل والتقنية كونها تستند الى عمليات واجراءات خاصة بكل بلد اي حسب احتياجها والهيكل المصرفي الداخلي لها.

(https://en.wikipedia.org/wiki/Real_time_gross_settlement)

ثانيا : تعريف نظام التسوية الاجمالية الانية

يعد نظام التسوية (Settlement System) وسيلة فعالة للاقتصاد بالنقد ورأس المال فضلا عن اهميته في اختيار درجة السيولة التي يحتفظ بها وفي اي وقت وهي مسألة مهمة بالنسبة للبنك المركزي اذ تؤدي دورا اساسيا في انشاء نظم الدفع وتشغيلها والرقابة عليها (The Central bank of Egypt,2008) , ولقد تعددت تعريف نظم التسوية الاجمالية الانية وكما هو مبين في الجدول(1):

الجدول (1) تعريف نظام التسوية الاجمالية الانية

ت	المصدر	التعريف
1	M.Kahn and Rebred , 1999:2	هو نظام الدفع الذي يتخذ فيه جميع المدفوعات ذات القيم الكبيرة بشكل تحويلات اموال المصارف لدى البنك المركزي من حساب المصرف الدافع الى حساب المصرف المتلقي تحت نظام تسوية حيث يتم تبادل رسائل الدفع بموافقة مشاركين بشكل مستمر .
2	Kokkola , 2010: 43	هو نظام تسوية يؤدي الى الوفاء بالالتزامات بين طرفين او اكثر وتعتبر التسوية نهائية لارجعة فيها وتكون غير مشروطة .
3	سلمان, 2012 : ص5	هو نظام تبادل المعلومات الكترونيا بين المصارف من خلال شبكة امنة وكفوءة وهو يضمن معالجة وتسوية فعلية ونهائية لاوامر الدفع (عالية القيمة) متبادلة بين المشاركين وبصورة مستمرة خلال يوم العمل ويتم تسوية الارصدة على ميدا الحركة التقليدية تلو الاخرى (FIFO) ويتم فحص التحويلات من قبل النظام للتأكد من الارصدة الاخرى في حسابات التسوية الخاصة بالمشارك والبنك المركزي العراقي وهو الجهة المسيطرة والمدير التشغيلي له بأعتبره مالكا للنظام ومدير حسابات التسوية للمشاركين .
4	العجمي , 2013 : ص55 .	هو نظام تسوية اجمالية او لحظية ويعتمد هذا النظام على توفير السيولة اثناء العمل بواسطة البنوك المركزية حيث يتطلب وجود ارصدة احتياطية سارية خلال اليوم وكذلك الاقراض اثناء اليوم من البنك المركزي مقابل تقديم اصول جيدة كضمانات .

ثالثا : اهداف نظام التسوية

يمكن توضيح الاهداف المتوخاة من تطبيق نظام التسوية الاجمالية الانية بالاتي(مسعودي , 2017 : ص 150-151):-

- 1- تلبية مختلف الاحتياجات للمشاركين بالنظام .
- 2- تقوية العلاقة بين المصارف وتشجيع اقامة مصارف اجنبية .
- 3- تحديث وعصرنة نظام المدفوعات للبنوك المركزية كعنصر ضروري من اجل الرقابة المصرفية وحسن تسيير وادارة السياسة النقدية .
- 4- نظام يتوافق مع المعايير الدولية .
- 5- السرعة واختصار الوقت والجهد لتنفيذ المدفوعات .
- 6- ازالة خطر التسوية اليدوية .
- 7- ضمان تسوية نهائية غير قابلة للنقض .
- 8- القضاء على مخاطر الائتمان والسيولة .
- 9- تحسين اداة السيولة .
- 10- يكون على مستوى عالي من الكفاءة والمرونة .
- 11- وضع بنى اساسية ذات فعالية كبيرة في معالجة المعاملات المالية مابين المصارف والسوق المالي وخاصة تطوير نظام المدفوعات للمبالغ ذات القيمة الكبيرة .

رابعا : المبادئ الاساسية لنظم الدفع والتسوية

من اجل تطوير نظم دفع فعالة وذات مصداقية وكفاءة في كافة الدول حددت لجنة بازل المبادئ التي يجب ان تحكم هيكل نظم الدفع والتسوية التي تم نشرها عام 2000 تحت عنوان المبادئ الاساسية لنظم الدفع , (Bank for international settlement Basle Committee on Banking)وهي كالاتي:

- 1- يجب ان يتمتع النظام بأساس قانوني متين امام السلطات القضائية ذات صلة .
- 2- يجب ان يشمل النظام على اجراءات محددة بوضوح لادارة مخاطر الائتمان والسيولة التي من شأنها ان تحد من المسؤوليات الخاصة لمشغلي النظام والمشاركين فيه والتي توفر حوافز لادارة تلك المخاطر واحتواءها

- 3- يجب ان يتسم النظام بالسرعة في التسوية النهائية في اليوم نفسه ومن المفضل ان يتم ذلك اثناء اليوم او في اخر اليوم على الاقل .
- 4- يجب ان تمكن القواعد والاجراءات المشاركين في نظام من تكوين تفهم واضح لتأثير النظام في كل المخاطر المالية التي قد يتعرضون لها عند المشاركة في هذا النظام .
- 5- يفضل ان تصدر الاصول المستخدمة في التسوية التزامات على البنك المركزي عند استعمال اصول اخرى فيجب ان تتميز بالخلو من مخاطر الائتمان او انخفاضها .
- 6- يجب ان يضمن نظام الدفع توفر درجة عالية من الامن والمصدقية التشغيلية فضلا عن وجود ترتيبات للطوارئ لاتمام عمليات التشغيل اليومية في موعدها .
- 7- يجب ان يكون النظام الذي تتم به عملية تصفية متعددة الاطراف قادرا في الاقل على التأكد من اتمام التسويات اليومية في موعدها وذلك في حالة عدم قدرة المشارك صاحب اكبر التزام التسوية على السداد
- 8- يجب ان تتسم ترتيبات حوكمة نظم الدفع والتسوية بالفاعلية والشفافية فضلا عن امكانية محاسبتها.
- لذا فأن هناك عدد من المسؤوليات تقع على عاتق البنوك المركزية بهذا الشأن :-
- 1- تحديد اهداف نظم الدفع بوضوح .
 - 2- التأكد من توافق النظم التي يقوم بتشغيلها مع المبادئ الاساسية لنظم الدفع .
 - 3- مراقبة مدى التزام النظم التي لايقوم بتشغيلها بالمبادئ الاساسية وتوفر القدرة على القيام بذلك الدور .
 - 4- تدعيم عناصر الامان والكفاءة في نظم الدفع من خلال المبادئ الاساسية .

خامسا : مخاطر التسوية

لقد حظيت مخاطر التسوية بأهتمام متزايد على الصعيد الدولي التي تعتبر واحدة من انواع المخاطر المالية ,فقد وضعت لجنة انظمة المدفوعات والتسويات في بنك التسويات الدولية عشرة مبادئ اساسية التي يجب ان تخضع لها كافة انظمة التسوية بشكل نظامي لتقييد مخاطر المدفوعات

(Bank for international settlement Basle Committee on Banking Supervision)

<http://www.bis.org/publ/bcb.2000: 140>

لان المصارف واجهت العديد من العقبات المالية خلال الأزمة المالية العالمية بسبب الثغرات الموجودة في المبادئ الأساسية لإدارة مخاطر السيولة التي أصدرتها لجنة بازل في سنة 2000، الأمر الذي دفع باللجنة إلى مراجعة تلك المبادئ و إصدار وثيقة أخرى تتعلق بالممارسات السليمة لإدارة مخاطر السيولة المصرفية في سنة 2008، كما قامت هذه الأخيرة بإقرار الحدود الدنيا لمتطلبات السيولة ضمن اتفقيتها الثالثة الصادرة في سنة 2010. ومن خلال تلك المبادئ وضعت بعض المصارف الية مناسبة لتوفير السيولة على مدار اليوم من اجل تيسير عملية التسوية , اما في حالة نقص السيولة لدى بعض المصارف الاخرى التي لم تضع الية لتوفير السيولة في حسابات التسوية لدى البنوك المركزية , ستواجه نقص وسوف يتم رفض اي من مدفوعاته , وهذا بدوره يعرض بعض المصارف الى الانهيار مما قد يساعد على انتشار الازمات المالية و اثره على الجهاز المصرفي ككل (مقابلة مع السيد Raghebbvdeiri , والسيد Karol Karpinski, البنك الدولي , بتاريخ 6 \ 6 \ 2018 في فندق الرشيد), وقبل التعرف على المخاطر لابد من الاشارة الى تعريف الخطر "هو احتمال حدوث ضرر ما " (سالم , 2010 : ص 15), وقد عرفه (2: jatinder , loomba, 2014) الخطر "هو عدم اليقين او المعرفة بالخسارة او الربح والذي يعتبر جزء من النشاط الاقتصادي , اما المخاطر المالية عرفها(عبد الله, 2016: ص 16) " بأنها احتمال عدم الدفع او الدفع متأخرا بسبب ظروف مالية هي بالاساس نقص سيولة بالنسبة للعميل", ويمكن ان تصنف مخاطر التسوية الى مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وهي تعتبر الاهم والاسرع حدوثا واكثر مايشغل مشغلي نظم المدفوعات وهي كالاتي :-

أ- مخاطر الائتمان

تحصل مخاطر الائتمان عند عدم تسديد بعض الدفعات , اي فشل تحويلات الاموال ما بين المصارف من حساب مصرف الى حساب تسوية لمصرف اخر لدى البنك المركزي و بصفة عامة ان المعاملات المالية تكون بين طرفين فأذا لم تتحقق من احد الاطراف تنشأ هذا المخاطر , ولقد عرفها **19: 2011 Nakajima**) بأنها "عدم مقدرة احد الاطراف على تسوية التزاماته بالكامل عند الاستحقاق او في اي وقت " , ويمكن تعريفها على انها " تخلف العملاء عن الدفع اي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين ويولد العجز عن السداد خسارة كلية او خسارة جزئية لاي مبلغ مقرض الى الطرف المقابل" **(عيسى , 2010 : 77)**, وقد عرف **(259casu, molyneux , cirardone, 2006)** : مخاطر الائتمان بأنها "احتمال فشل المقرض او الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته "

ب - مخاطر السيولة

السيولة هي قدرة المصرف على تلبية احتياجات الائتمان المصرفي والمتمثلة بالرصيد النقدي المتاح , وهي ايضا عناصر الثروة التي يمتلكها الافراد والمؤسسات والتي يعبر عنها بقيمة نقدية معينة كالاراضي , العقارات , الالات والمعدات , الاحجار الكريمة وغيرها وهي تعبير اقتصادي يراد منه بقاء النقد بدون استثمار لتلبي متطلبات عاجلة اي يمكن تحويلها الى نقد سائل دون خسائر **(الشمري , 2009 : ص 369 - 372)** , ومن هذا المنطلق يمكن تعريف السيولة المصرفية بأنها قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مواجهة طلبات السحب **(موسى واخرون , 2012 : ص 106)** , لذلك تعتبر السيولة العمود الفقري للجهاز المصرفي لتجنبه الخسارة فان من اولى واجبات المصارف هو توفير السيولة مع العلم ان المصدر النهائي والاخير للسيولة في الانظمة المصرفية هو البنك المركزي وذلك للاهمية التي تحتلها السيولة من خلال منح ائتمانا غير محدود ضمن اليوم الواحد مقابل ضماناته اذا لم تكن قادرة على تغطية حساب التسوية من خلال مصادرها **(Haldane and Other , 2008 : 176)** .

وهناك ارتباط بين السيولة والربحية وان عملية التوفيق بينهما ليست بالعملية السهلة , فكلما ارتفعت السيولة قلت قدرة المصارف على تحقيق الربحية وارتفعت درجة الضمان وبالعكس كلما انخفضت السيولة زادت قدرته على تحقيق الربحية وانخفضت درجة الضمان **(الشمري, 2009 : ص 372- 377)** , واي ان مخاطر السيولة لها تأثير على ايرادات المصارف ورأس ماله ومن هنا يمكن تعريف مخاطر السيولة بانها " مخاطر حالية ومستقبلية لها تأثير على ايرادات البنك ورأس ماله الناشئة عن عدم مقدرة البنك مقابلة التزاماته عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير معقولة " وتظهر مخاطر السيولة عندما لا يكون حجم السيولة لدى البنك كافية لمقابلة التزاماته او عدم المقدرة على ادارة التغيرات الطارئة في تركيبه مصادر الاموال , بالاضافة الى عدم تاقلم مع ظروف السوق وتغيراته المؤثرة على قدرته بتسليم موجوداته باقل خسائر ممكنة **(قحوش , 2000 : ص 115- 116)**, وعرف بأنه "عدم قدرة الطرف المقابل سواء كان مشارك او كيان اخر على وفاء كامل التزاماته عند استحقاقها رغم انه قادر على تسديدها مستقبلا **(4: 2017) (federal reserve policy on payment system risk)**

سادسا : الربحية المصرفية

تعد الربحية أحد المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال , وهي الهدف الاساسي للمصارف , وامر ضروري لبقائها واستمرارها في سوق المنافسة , وهي ايضا اداة مهمة لقياس مدى كفاءة الادارة في استخدام الموارد المتاحة لديها , لذا يمكن القول بان الربحية تعبر عن العلاقة القائمة بين النتائج المحققة والوسائل المستخدمة لتحقيقها خلال فترة زمنية معينة فهي بمثابة المعيار او المقياس لكفاءة الادارة الناتجة عن مدى تحقيق من خلال استغلال الموارد المتاحة استغلالا امثل , وتقاس الربحية من خلال النسب التالية **(هندي , 2014 : ص 433):**

1- **معدل العائد ا الموجودات**: تقيس هذه النسبة صافي الدخل الذي يحصل عليه المساهمون في المصرف من استثمارهم لاموالهم ويعتمد الى الحد الكبير على مقدار الارباح التي تتحقق من هذه الموجودات , اذا من المعروف أن الهدف الرئيس للمصرف تعظيم ثروة الملاك وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عديدة من بينها قدرة المصرف على تحقيق الأرباح، وعادة ما تقاس تلك القدرة بمجموعة من النسب يطلق عليها نسب الربحية، لذا فإن هذا المؤشر هو من النسب التي تستخدم كثيراً من قبل مسؤولي الائتمان في المصارف. ويقاس من خلال المعادلة الآتية :

العائد على الموجودات = صافي الربح / إجمالي الموجودات

2- **معدل العائد ا حق الملكية**

3- **الموجودات ا حق الملكية**

المبحث الثالث : الإطار العملي

المطلب الاول : نبذة تعريفية عن المصرف المتحد للاستثمار والتنمية

تأسس المصرف المتحد للاستثمار في 1994/8/20 الصادرة عن دائرة مسجل الشركات في وزارة التجارة وفقاً لاحكام المادة (21) من قانون الشركات رقم (36) لسنة 1983, ولدى المصرف (26) فرع في بغداد والمحافظات ,بدأ المصرف العمل بنظام التسوية الاجمالية الانية في سنة 2007, وهو نظام معتمد من قبل البنك المركزي العراقي يتم تحويل واستلام المبالغ داخل العراق تحويل المبالغ داخل العراق , مقابل عمولة معينة , و دون عناء حمل النقد السرعة في تحصيل الاموال . وادناه جدول (10) يبين التطورات الحاصلة على راس مال المصرف :

جدول (2) تطور راس مال المصرف المتحد للاستثمار والتنمية

السنة	رأس المال / مليون دينار
2010	150000
2011	200000
2013	250000
2014	300000
2015	300000
2016	300000

المصدر: التقارير السنوية للمصرف من 2010 الى 2016

المطلب الثاني : التحليل المالي لمتغيرات البحث

1- نتائج تحليل مؤشرات مخاطر السيولة لمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل

جدول (3) مؤشرات مخاطر السيولة للمصرف المتحد للاستثمار والتنمية

السنة	نسبة النقدية \الموجودات %	نسبة النقدية \الودائع %	نسبة القروض \الودائع %	نسبة القروض \الموجودات %
2010	40.56286	73.40927	91.46031	50.53107
2011	20.89128	45.76504	95.80768	43.73526
2012	30.59394	87.60592	157.03643	54.84061
2013	15.06801	32.54268	153.87655	71.24841
2014	6.53736	19.08597	204.93015	70.19310
2015	20.33924	51.64669	141.64494	55.78191
2016	10.12970	38.43076	195.97640	51.65609

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الاقتصاد

من خلال الجدول (3) تبين مايلي :

أ- مؤشر النقدية الموجودات : يلحظ من خلال الجدول (2) ان النسب متذبذبة على مدى سنوات البحث حيث بلغت اعلى نسبة (40.56286%) في سنة 2010 , واقل نسبة (6.53736%) في سنة 2014 , اذ يشير ارتفاع المؤشر الى انخفاض مخاطر السيولة ولكن في نفس الوقت يؤثر على حجم الاستثمار وعدم استغلال المصرف لاستثمار سيولته وبالتالي ذلك يؤثر على ربحية المصرف

ب- مؤشر النقدية \ الودائع : من خلال الجدول (2) اعلاه يلحظ ان النسب متذبذبة بشكل ملحوظ خلال سنوات البحث السبعة حيث انخفضت كثيرا في سنة 2014 , وارتفعت بنسب متوسط في سنتي 2010 و2012 , اذ يشير ارتفاع هذا المؤشر الى انخفاض مخاطر السيولة التي يواجهها المصرف .

ت- مؤشر القروض \ الودائع : يلحظ من خلال الجدول (2) اعلاه ان النسب مرتفعة جدا حيث تجاوزت خلال سنوات البحث السبعة الحدود العليا للنسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي الا وهي 70% , اذ ان ارتفاع هذا المؤشر يؤدي الى ارتفاع مخاطر السيولة لانه يزيد من ارتفاع نسبة القروض التي يصعب تحصيلها عند الحاجة الى السيولة وايضا حاجة المصرف الى مصادر نقدية جديدة لتلبية الاقراض .

ث- مؤشر القروض \ الموجودات : يلحظ من خلال الجدول (2) ان النسب متذبذبة بشكل ملحوظ خلال سنوات البحث السبعة , حيث بلغت اعلى نسبة (71.24841%) في سنة 2013 , اذا يشير ارتفاع تلك النسب الى ارتفاع مخاطر السيولة .

2- نتائج تحليل مؤشر الربحية للمصرف المتحد للاستثمار والتنمية

جدول (4) مؤشر الربحية للمصرف المتحد للاستثمار والتنمية

السنة	العائد الاجمالي الموجودات %
2010	7.75204
2011	7.50335
2012	7.90171
2013	4.90939
2014	4.84536
2015	3.92797
2016	0.23603

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف المتحد للاستثمار والتنمية

ومن خلال الجدول (4), نلاحظ ان اعلى نسبة في سنة 2012 بلغت 7.90171 % , اما الاقل نسبة في سنة 2016 حيث بلغت النسبة 0.23603 % لانخفاض صافي الربح (1058973) الف دينار الى اجمالي الموجودات (527820770) الف دينار . اذ ان ارتفاع المؤشر يدل على كفاءة المصرف وادارته الجيدة للمخاطر, اما انخفاضها يدل على ضعف كفاءة ادارة المصرف وضعف ادارته للمخاطر التي يتعرض لها المصرف وبالتالي تؤدي الى انخفاض الارباح التي يسعى المصرف الى تحقيقها.

المطلب الثالث : اختبار فرضيات البحث

يتناول هذا المبحث مدخلا لاختبار الفرضيات وبيان اثر مخاطر السيولة على الربحية باستخدام الانحدار الخطي البسيط والمتعدد للمدة من (2010-2016) باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS لبيان اثر المتغيرات المستقلة (X) مع المتغيرات التابعة (Y) . وكانت النتائج كما يأتي :

اختبار الفرضية الرئيسية والتي تنص_ (ليس هناك علاقة ذات دلالة عند مستوى معنوية 0.05 بين مؤشرات مخاطر السيولة ومؤشر (العائد على اجمالي الموجودات) ضمن مؤشرات الأداء في مصارف عينة البحث) لذا سنجري الاختبارات الفرعية الاتية:

اولاً: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين المتغير المستقل (النقدية/الموجودات) ضمن مؤشرات مخاطر السيولة والمتغير التابع (العائد على اجمالي الموجودات) ضمن مؤشرات الأداء للمصارف عينة البحث .

جدول (5) نتائج اختبار الفرضية الفرعية (1) للفرضية الرئيسية

المصارف عينة البحث	الارتباط	القيمة الاحتمالية للارتباط	معامل التحديد	مربع معامل التحديد	اختبار F	القيمة الاحتمالية	المعنوية
مصرف المتحد للاستثمار	0.705	0.039	0.705	0.497	6.934	0.05	معنوية

المصارف عينة البحث	المعالم للنموذج	الخطأ المعياري	اختبار t	القيمة الاحتمالية
مصرف المتحد للاستثمار	1.912	1.725	1.108	0.318
	0.164	0.074	2.221	0.05

من خلال الجدول (5) تم التوصل الى النتائج الآتية :

* بلغت قيمه معامل الارتباط (0.705) والقيمة الاحتمالية (0.039) مما يعني ان الارتباط موجب وقوي و معنوي ويدل هذا الى انه مؤشر اولي على وجود علاقة بين متغير (النقدية/الموجودات) ومتغير (العائد/الموجودات).

* ان قيمه مربع معامل التحديد بلغت (0.497) أي ان المتغير المستقل (النقدية/الموجودات) يفسر ما نسبته تقريبا 50 % من المتغير التابع (العائد/الموجودات) اما النسبة المتبقية فتعود الى متغيرات مستقلة اخرى.

* من خلال مقارنة F الحسابية البالغة (6.934) مع F الجدولية البالغة (6.6) نلاحظ ان F الحسابية اصغر من الجدولية وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة وهذا يعني ان الاختبار معنوي اي يوجد تأثير ذو دلالة احصائية بين المتغير المستقل (النقدية/الموجودات) و المتغير التابع (العائد/الموجودات) . علما ان القيمة الاحتمالية للاختبار هي (0.05) مساوية الى مستوى الدلالة (0.05)

* بلغت درجه التأثير للحد الثابت (1.912) وللمتغير (0.164) , اي ان التغير الحاصل في المتغير المستقل (النقدية/الموجودات) سيؤدي الى تغير ايجابي في المتغير التابع (العائد/الموجودات) , أي ان الزيادة في مستوى المتغير (النقدية/الموجودات) بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة مستوى المتغير (العائد/الموجودات) بنسبة (16.4 %) كما ان معلمه المتغير كانت معنويه عند مقارنة T الحسابية البالغة (2.221) مع قيمة T الجدولية البالغة (2.015) , حيث كانت T الحسابية اكبر من الجدولية وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة .

* مما سبق تبين انه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة بمستوى معنويه (0.05) بين متغير (النقدية/الموجودات) ومتغير (العائد/الموجودات).

ثانياً :- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين المتغير المستقل (النقدية/ الودائع) ضمن مؤشرات مخاطر السيولة والمتغير التابع (العائد على اجمالي الموجودات) ضمن مؤشرات الأداء للمصارف عينة البحث .

جدول (6) نتائج اختبار الفرضية الفرعية (2) للفرضية الرئيسية

المصارف عينة البحث	الارتباط	القيمة الاحتمالية للارتباط	معامل التحديد	مربع معامل التحديد	اختبار F	القيمة الاحتمالية	المعنوية
مصرف المتحد للاستثمار	0.569	0.091	0.569	0.324	2.394	0.182	غير معنوية

المصارف عينة البحث	المعالم للنموذج	الخطأ المعياري	اختبار t	القيمة الاحتمالية
مصرف المتحد للاستثمار	2.007	2.323	0.864	0.427
	0.066	0.043	1.547	0.182

من خلال الجدول (6) تم التوصل الى النتائج الآتية :

* بلغت قيمه معامل الارتباط (0.569) والقيمه الاحتمالية (0.091) مما يعني ان الارتباط موجب ومتوسط القوى و غير معنوي ويدل هذا الى انه مؤشر اولي على عدم وجود علاقة بين متغير (النقدية/ الودائع) ومتغير (العائد/الموجودات).

* ان قيمه مربع معامل التحديد بلغت (0.324) أي ان المتغير المستقل (النقدية/ الودائع) يفسر ما نسبته تقريبا 32% من المتغير التابع (العائد/الموجودات) اما النسبه المتبقية فتعود الى متغيرات مستقلة اخرى.

* من خلال مقارنة قيمه F الحسابية البالغة (2.394) مع قيمة F الجدولية البالغة (6.61) نلاحظ ان F الحسابية اقل من F الجدولية وبذلك نقبل فرضية العدم وهذا يعني ان الاختبار غير معنوي اي لا يوجد تأثير ذو دلالة بين المتغير المستقل (النقدية/ الودائع) و المتغير التابع (العائد/الموجودات). علما ان القيمه الاحتمالية للاختبار هي (0.182) اكبر من مستوى الدلالة (0.05).

* بلغت درجه التأثير للحد الثابت (2.007) وللمتغير (0.066) ,اي ان التغير الحاصل في المتغير المستقل (النقدية/ الودائع) سيؤدي الى تغير ايجابي في المتغير التابع (العائد/الموجودات) , أي ان الزيادة في مستوى المتغير (النقدية/ الودائع) بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة مستوى المتغير (العائد/الموجودات) بنسبة (6 %) ,ومن خلال مقارنة T الحسابية البالغة (1.547) مع T الجدولية البالغة (2.015) نلاحظ ان T الحسابية اقل من الجدولية وبذلك نقبل فرضية العدم اي ان المعلمه غير معنويه حسب اختبار T.

* مما سبق نرفض الفرضيه اي لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة بمستوى معنويه (0.05) بين متغير (النقدية/ الودائع) ومتغير (العائد/الموجودات).

ثالثا: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين المتغير المستقل (القروض/ الودائع) ضمن مؤشرات مخاطر السيولة والمتغير التابع (العائد على اجمالي الموجودات) ضمن مؤشرات الأداء للمصارف عينة البحث.

جدول (7) نتائج اختبار الفرضية الفرعية (3) للفرضية الرئيسية

المصارف عينة البحث	الارتباط	القيمه الاحتماليه للارتباط	معامل التحديد	مربع معامل التحديد	اختبار F	القيمه الاحتماليه	المعنوية
مصرف المتحد للاستثمار	-0.677	0.047	0.677	0.459	6.937	0.05	معنوي

المصارف عينة البحث	المعالم للنموذج	الخطأ المعياري	اختبار t	القيمه الاحتماليه
مصرف المتحد للاستثمار	11.6	3.175	3.653	0.015
	-0.042	0.021	-2.058	0.05

من خلال الجدول (7) تم التوصل الى النتائج الاتية :

* بلغت قيمه معامل الارتباط (-0.677) والقيمه الاحتمالية (0.047) مما يعني ان الارتباط سالب ومتوسط القوى و معنوي ويدل هذا الى انه مؤشر اولي على وجود علاقة بين متغير (القروض/ الودائع) ومتغير (العائد/الموجودات).

* ان قيمه مربع معامل التحديد بلغت (0.459) أي ان المتغير المستقل (القروض/ الودائع) يفسر ما نسبته تقريبا 46% من المتغير التابع (العائد/الموجودات) اما النسبه المتبقية فتعود الى متغيرات مستقلة اخرى.

* من خلال مقارنة F الحسابية البالغة (6.937) مع F الجدولية البالغة (6.61) نلاحظ ان F الحسابية اكبر من الجدولية وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل البديله ,وهذا يعني ان الاختبار معنوي اي يوجد تأثير ذو دلالة بين المتغير المستقل (القروض/ الودائع) و المتغير التابع (العائد/الموجودات). علما ان القيمه الاحتمالية للاختبار هي (0.05) مساويه الى مستوى الدلالة (0.05)

* بلغت درجه التأثير للحد الثابت (11.6) وللمتغير (-0.042) ,اي ان التغير الحاصل في المتغير المستقل (القروض/ الودائع) سيؤدي الى تغير سلبي في المتغير التابع (العائد/الموجودات) , أي ان الزيادة في مستوى المتغير (القروض/ الودائع) بوحدة

واحدة سيؤدي الى نقصان في مستوى المتغير (العائد/الموجودات) بنسبة (4 %) حسب اختبار T من خلال مقارنة T الحسابية البالغة (- 2.058) مع T الجدولية (- 2.015) , نلاحظ ان الحسابية اكبر من الجدولية اي معلمه المتغير كانت معنوية.

* مما سبق نقبل الفرضيه اي انه توجد علاقة ذات دلالة بمستوى معنويه (0.05) بين متغير (القروض/ الودائع) ومتغير (العائد/الموجودات).

رابعا : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين المتغير المستقل (القروض/ الموجودات) ضمن مؤشرات مخاطر السيولة والمتغير التابع (العائد على اجمالي الموجودات) ضمن مؤشرات الأداء للمصارف عينة البحث.

جدول (8) نتائج اختبار الفرضية الفرعية (4) للفرضية الرئيسية

المصارف عينة البحث	الارتباط	القيمة الاحتمالية للارتباط	معامل التحديد	مربع معامل التحديد	اختبار F	القيمة الاحتمالية	المعنوية
مصرف المتحد للاستثمار	-0.198	0.335	0.198	0.039	0.204	0.67	غير معنوي

المصارف عينة البحث	المعالم للنموذج	الخطأ المعياري	اختبار t	القيمة الاحتمالية
مصرف المتحد للاستثمار	8.325	6.795	1.225	0.275
	-0.053	0.118	-0.452	0.67

ومن خلال الجدول (8) تم التوصل الى النتائج الاتية :

* بلغت قيمه معامل الارتباط (-0.198) والقيمة الاحتمالية (0.335) مما يعني ان الارتباط سالب وضعيف و غير معنوي ويدل هذا الى انه مؤشر اولي على عدم وجود علاقة بين متغير (القروض/ الموجودات) ومتغير (العائد/الموجودات).

* ان قيمه مربع معامل التحديد بلغت (0.039) أي ان المتغير المستقل (القروض/ الموجودات) يفسر ما نسبته تقريبا 4 % من المتغير التابع (العائد/الموجودات) اما النسبه المتبقية فتعود الى متغيرات مستقلة اخرى.

* ان قيمه F الحسابية كانت (0.204) وقيمة F الجدولية كانت (6.61) وبمقارنة الجدولية مع الحسابية نلاحظ ان الحسابية اقل من الجدولية وهذا يعني ان الاختبار غير معنوي اي لا يوجد تأثير ذو دلالة بين المتغير المستقل (القروض/ الموجودات) والمتغير التابع (العائد/الموجودات), علما ان القيمة الاحتمالية للاختبار هي (0.67) اكبر من مستوى الدلالة (0.05) .

* بلغت درجه التأثير للحد الثابت (8.325) وللمتغير (-0.053) , اي ان التغير الحاصل في المتغير المستقل (القروض/ الموجودات) سيؤدي الى تغير سلبي في المتغير التابع (العائد/الموجودات) , أي ان الزيادة في مستوى المتغير (القروض/ الموجودات) بوحدة واحدة سيؤدي الى نقصان في مستوى المتغير (العائد/الموجودات) بنسبة (5 %) , ومن خلال مقارنة T الجدولية البالغة (- 2.015) مع الحسابية البالغة (- 0.452) نلاحظ ان الحسابية اكبر من الجدولية اي ان معلمه المتغير غير معنوية.

* مما سبق نرفض الفرضيه اي انه لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة بمستوى معنويه (0.05) بين متغير (القروض/ الموجودات) ومتغير (العائد/الموجودات).

خامسا :- اختبار الفرضيه الرئيسة الاولى والتي تأخذ جميع المتغيرات لمؤشر مخاطر السيوله بنظر الاعتبار

جدول (9) نتائج تحليل الانحدار المتعدد وقيم المعاملات واختبار T و F

قيم اختبار t (القيم الاحتمالية)	قيمة المعامل	المتغيرات	
المتحد للاستثمار	المتحد للاستثمار	y1	المتغير المعتمد
0.287	2.962	معامل الحد الثابت	المتغير االمستقله
0.8			
-0.198	-0.08	معامل x1	
0.861			
0.514	0.081	معامل x2	
0.658			
-0.888	-0.057	معامل x3	
0.468			
0.867	0.148	معامل x4	
0.478			
0.667			معامل التحديد
1.003			اختبار F
0.555			المعنويه

من خلال الجدول (9) تم التوصل الى النتائج الاتية :

- * ان قيمه مربع معامل التحديد بلغت (0.667) أي ان المتغيرات المستقله تفسر ما نسبته 67 % من المتغير التابع .
- * ان قيمه F الحسابية كانت (1.003) وبمقارنتها مع F الجدولية البالغة (9.943) نلاحظ ان الحسابية اقل من الجدولية وبذلك نقبل فرضية العدم اي ان نتيجة الاختبار غير معنويه , علما ان القيمة الاحتمالية للاختبار هي (0.555) .
- * بلغت درجة التأثير للحد الثابت (2.962) وللمتغير المستقل الاول (-0.08) والقيمة الاحتمالية للاختبار T كانت اكبر من (0.05) والمتغير المستقل الثاني (0.081) والقيمة الاحتمالية للاختبار T كانت اكبر من (0.05) والمتغير المستقل الثالث (-0.057) والقيمة الاحتمالية للاختبار T كانت اكبر من (0.05) والمتغير المستقل الرابع (0.148) والقيمة الاحتمالية للاختبار T كانت اكبر من (0.05) , ومن خلال مقارنة T الحسابية (-0.198) مع الجدولية (2.92) نلاحظ ان الحسابية اكبر من الجدولية بالسالب اي نقبل فرضية العدم لذلك تعتبر المعامل للنموذج غير معنويه .
- * مما سبق تبين انه نرفض الفرضية اي لا توجد علاقة ارتباط بين متغيرات مؤشر مخاطر السيولة ومتغير (العائد/الموجودات).

من جدول (8) وبنظره عامة نلاحظ

- ان متغير (النقدية/ الموجودات) كان تأثيره سلبي في المصرف المتحد للاستثمار .
- ان متغير (النقدية/ الودائع) كان تأثيره ايجابي في المصرف المتحد للاستثمار .
- ان متغير (القروض/ الودائع) كان تأثيره سلبي في المصرف المتحد للاستثمار .
- ان متغير (القروض/ الموجودات) كان تأثيره ايجابي في المصرف المتحد للاستثمار .

جدول (10) مقارنة جميع متغيرات الفرضية الرئيسية والفرعيات للمصرف عينة البحث

المصارف عينة البحث	المتغيرات	الارتباط	تأثير المتغير	المعنويه	الفرضيه
مصرف المتحد للاستثمار	x1	موجب	طردي	معنوي	توجد علاقة
	x2	موجب	طردي	غير معنوي	لا توجد علاقة
	x3	سالب	عكسي	معنوي	توجد علاقة
	x4	سالب	عكسي	غير معنوي	لا توجد علاقة

ومن خلال الجدول رقم (10) تم التوصل الى النتائج الاتية :-

- كان تأثير المتغيرين (النقدية/ الموجودات) و (النقدية/ الودائع) طردي على متغير (العائد على اجمالي الموجودات) اما المتغيرين (القروض/ الودائع) و (القروض/ الموجودات) كان تأثيرهما عكسي على متغير (العائد على اجمالي الموجودات) وكان المتغيرين

(النقدية/ الموجودات) و (القروض/ الودائع) معنوياً وتوجد علاقة مع متغير(العائد على اجمالي الموجودات) اما المتغيرين (النقدية/ الودائع) و (القروض/ الموجودات) كانا غير معنويين ولا توجد علاقة مع متغير(العائد على اجمالي الموجودات).

الاستنتاجات

- 1- يواجه المصرف المتحد للاستثمار والتنمية مخاطر تسوية من خلال تحليل مؤشرات مخاطر السيولة وتؤثر بشكل سلبي على ربحية المصرف اذا ماتم ادارتها بشكل صحيح .
- 2- وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين مؤشرات مخاطر السيولة (النقدية \ الموجودات),(النقدية\ الودائع),(القروض\ لودائع) , (القروض\ الموجودات) مؤشر الاداء المصرفي (العائد\الموجودات) للمصرف المتحد للاستثمار والتنمية .

التوصيات

- 1- ضرورة قيام المصرف بتفعيل شعبة ادارة المخاطر لنظام التسوية وتعزيزها بالملاكات الجيدة لما لها من دور في تخفيض المخاطر التي قد تتعرض لها لتحقيق اهداف السلامة .
- 2- ضرورة قيام المصرف بمواجهة مخاطر السيولة الناتجة عن فشل التسوية بسبب نقص السيولة لديها في حساب التسوية في البنك المركزي .

المصادر العربية

- 1- سالم , شاهين عكاب , المخاطر المالية , مكتبة الدار العربية للعلوم , الطبعة الاولى , بغداد , 2010
- 2- سليمان , بشرى طالب , نظم الدفع الالكترونية في العراق - مكوناتها - دورها - إدارة مخاطرها , 2013.
- 3- شقيري , نوري موسى واخرون , ادارة المخاطر , دار المسيرة , الطبعة الاولى , عمان , 2012.
- 4- الشمري , صادق راشد , ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية , دار الصفاء للنشر وتوزيع , عمان , الاردن , 2009 .
- 5- العجمي , عبد الحليم احمد , نظم الدفع الالكترونية وانعكاساتها على سلطات البنك المركزي , دار الجامعة الجديدة , الاسكندرية , 2013.
- 6- عبدالله , خالد امين , ادارة المخاطرة الائتمانية , دار وائل للنشر وتوزيع , الطبعة الاولى , 2016.
- 7- عيسى , مهند حنا نقولا , ادارة مخاطر المحافظ الائتمانية , دار الراية للنشر و توزيع , الطبعة الاولى , 2010 .
- 8- قاحوش , نادر الفرد , العمل المصرفي عبر الانترنت , دار العربية للعلوم , عمان , الاردن , 2000
- 9- مسعودي , عبد الهادي , الاعمال المصرفية الالكترونية , دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع , عمان , الاردن , 2016 .
- 10- مقابلة مع الست ضحى عبد الكريم محمد , مدير قسم المدفوعات في البنك المركزي العراقي بتاريخ 16\5\2018 .
- 11- مقابلة مع السيد راغب البغدادي , والسيد كارول كاربنسكي , البنك الدولي بتاريخ 6\6\2018
- 12- نصر , سحر , القطاع المالي العراقي , بدون طبعة , بدون سنة .
- 13- هندي , منير ابراهيم , ادارة البنوك التجارية , مدخل اتخاذ القرارات , المكتب العربي الحديث , الطبعة الثالثة , الاسكندرية , 2014 .

المصادر الاجنبية

- 1- Barbara casu , Claudia cirardone , Philip molyneux , introduction to banking ,first Edition , British Library , 2006
- 2- Haldane ,Andrew G, millard , Stephen , saporta , victoria , the future of payment system ,Edition first , USA and Canada , 2008 .
- 3 -Nakajima , Masashi , payment system technologies and function , library of congress , United States of America, 2011
- 4- Jatinder ,Loomba , Risk Management And Insurance Planing , 2014

- 5 - Kokkola , Tom , The Payment System , 2010.6- Charles M. Kahn and William Roberds , Real-time gross settlement costs immediate intervention , Federal Reserve Bank In Atlanta ,,1999
- Settlements , Basle Committee on banking , 2000 .International7- Bank for
- 8- Bank for International Settlements , Committee on Payment Settlement Systems ,real time gross settlement system , 1997
- 9-Federal Financial Institutions Examination Council , wholesale paym 10- Federal reserve policy on payment system risk , 2017.
- 11 -Central Bank of Egypt , Payment System , 2008 .
- 12-Bis world WidWeb , <http://www.bis.org> .
- <http://www.bis.org/publ/bcb:140.2000> . 13
- 14 - <https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title> .